

الهدف ٢: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الغاية ٢(أ): زيادة الاستثمار، بطرق تشمل التعاون الدولي المعزز، في الهياكل الأساسية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نمواً

المؤشر ٢-أ-١: مؤشر التوجه في المجال الزراعي للنفقات الحكومية

المعلومات المؤسسية

المنظمة/ المنظمات:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

يتم تعريف مؤشر التوجه في المجال الزراعي للنفقات الحكومية كالحصة الزراعية من نفقات الحكومة مقسومة على حصة الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي، حيث تشير الزراعة إلى الزراعة والأحراج وقطاع الصيد. ويكون القياس في مؤشر خالٍ من العملات كنسبة من هاتين الحصتين. ويُطلب من الحكومات القومية تجميع النفقات الحكومية وفقاً للتصنيف الدولي لوظائف الحكومة (COFOC) وحصة الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي وفقاً لنظام الحسابات القومية (SNA).

الأساس المنطقي:

إن مؤشر التوجه الزراعي الذي يتعدى الواحد يعكس توجهاً أعلى تجاه القطاع الزراعي، الذي يتلقى حصة أعلى من إنفاق الحكومة نسبةً لمساهمته في القيمة المضافة الاقتصادية. أما إذا كان مؤشر التوجه الزراعي أقل من 1 فهذا يعكس توجهاً أدنى نحو الزراعة، وإذا كان المؤشر يساوي 1 فهذا يعكس عدم توجه الحكومة نحو القطاع الزراعي.

يشمل إنفاق الحكومة على القطاع الزراعي الانفاق على سياسات وبرامج القطاع؛ مثل تحسين نوعية التربة والتحكّم بتدهورها؛ والرّي والخزانات المستخدمة للزراعة؛ وإدارة الصحة الحيوانية والأبحاث الخاصة بالمواشي والتدريب على الزراعة الحيوانية؛ والأبحاث البيولوجية الخاصة بالمياه العذبة ومياه البحر؛ والتشجير ومشاريع أخرى خاصة بالأحراج؛ وغيرها.

ويساعد الانفاق على هذه الأنشطة الزراعية في ارتفاع كفاءة وإنتاجية القطاع ونمو دخله، من خلال ارتفاع رأس المال المادي أو البشري و/أو تخفيض قيود الميزانية المؤقتة.

إلا أن القطاع الخاص قلماً يستثمر في هذه الأنشطة بسبب فشل السوق (الطبيعة الجيدة لأبحاث القطاع العام؛ الاصداء الايجابية الخارجية حيال التربة المحسنة ووضع المياه؛ فقدان النفاذ إلى القدرة التنافسية نظراً للمعلومات المتوازية بين المنتجين والمؤسسات المالية، إلخ). بالمثل، فإن المخاطر العالية التي يواجهها

المنتجون الزراعيون، ولا سيما أصحاب المشاريع الصغيرة غير القادرين على الاحتياط من المخاطر، غالباً ما تتطلب تدخل الحكومة من حيث إعادة توزيع الدخل لدعم أصحاب المشاريع الصغيرة المعرضين للضيقة بعد إخفاق المحاصيل وفقدان الماشية جرّاء الآفات أو الجفاف أو الفيضانات أو فشل البنية التحتية أو التغيرات الحادة التي تطرأ على الأسعار.

إن إنفاق الحكومة في القطاع الزراعي هو لأمر أساسي لتناول هذا الفشل في السوق والحاجة الدورية لإعادة توزيع الدخل. الأمر الذي يؤدي إلى مؤشرات متعددة محتملة لأهداف التنمية المستدامة، وتشمل: (أ) مستوى الانفاق الحكومي في القطاع الزراعي؛ (ب) الحصة الزراعية من النفقات الحكومية؛ (ج) مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية.

إن المؤشر الذي يقيس مستويات الانفاق الحكومي في القطاع الزراعي يفشل في أخذ حجم الاقتصاد في الاعتبار. فإذا كان بلدان أ وب لديهما نفس مستوى الانفاق الحكومي في القطاع الزراعي والمساهمة الزراعية نفسها في الناتج المحلي الاجمالي، إنما اقتصاد البلد أ أكبر بعشر مرات من اقتصاد البلد ب، يفشل اعتماد نفس المستويات لانفاق الحكومة في القطاع الزراعي في اعتبار الحجم الاقتصادي.

إن المؤشر الذي يقيس الحصة الزراعية من النفقات الحكومية يفشل في أخذ المساهمات المعنية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بعين الاعتبار. فإذا كان بلدان ج ود لديهما نفس الحجم الاقتصادي، حيث يشارك القطاع الزراعي ب 2% في الناتج المحلي الإجمالي للبلد ج، و10% للبلد د. أما إذا كان مجموع الانفاق الحكومي متساوي بين البلدين قد يشهد البلد ج استثماراً في الزراعة أكبر بكثير من البلد د. وإذا اختلف مجموع نفقات الحكومة يمكن أن تكون النتيجة مضحمة أو ضعيفة.

يأخذ مؤشر التوجه الزراعي بعين الاعتبار حجم البلد الاقتصادي، ومساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للبلد ومجموع النفقات الحكومية. الأمر الذي يسمح بوضع هدف كوني ويمكن تحقيقه. بالإضافة إلى أنه من المفيد تفسير مؤشر التوجه الزراعي بالتوافق مع المقسوم والقاسم بشكل منفصل: حصة القطاع الزراعي من النفقات الحكومية وحصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي.

المفاهيم:

يشير القطاع الزراعي إلى الزراعة والاحراج وصيد الأسماك والصيد أو القسم أ من التفتيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC) (يساوي القسم أ+ب من النسخة المنقحة 3 للتصنيف الصناعي الدولي الموحد). وتستند النفقات الحكومية إلى التصنيف الدولي لوظائف الحكومة (COFOG) الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ونشرته شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة (UNSD) على الرابط الإلكتروني التالي <http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regcst.asp?Cl=4&Top=1&Lg=1>.

النفقات الحكومية هي جميع النفقات أو النفقات المرتبطة بدعم قطاع معين، بما في ذلك تعويض الموظفين، والإعانات والمنح المدفوعة كتحويلات للأفراد أو الشركات في هذا القطاع. وللمزيد من التفاصيل، راجع دليل احصاءات الحكومة المالية (GFSM) للعام 2001 الذي وضعه صندوق النقد الدولي والموجود على الرابط التالي: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/>.

يتم قياس حصة الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي كنسبة القيمة المضافة للزراعة على الناتج المحلي الاجمالي، بناءً على البيانات الرسمية التي تبلغ عنها الدول إلى الشعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة.

التعليقات والقيود:

نظرًا لأن مقسوم هذه البيانات يستند إلى مصادر إدارية، لا توجد فترة ثقة أو خطأ قياسي مرتبط ببيانات النفقات الحكومية. بالنسبة للقاسم، لا تقدم بيانات الحسابات القومية عادة أي خطأ معياري أو معلومات عن فترات الثقة.

والقيود الأساسية لهذا المؤشر هي أنه يأخذ بعين الاعتبار النفقات الحكومية المركزية فقط. إلى حدّ أن بعض البلدان قد يكون لها تدخل أفسى في الزراعة من قبل الحكومات الشبه قومية، الأمر الذي لا يؤخذ بعين الاعتبار.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

مؤشر التوجيه الزراعي = (حصة الزراعة من النفقات الحكومية) / (حصة الزراعة من الناتج المحلي المحلي)،
حيث أنّ

1) حصة الزراعة من نفقات الحكومة = (نفقات الحكومة المركزية على القطاع الزراعي) / (مجموع التكاليف الحكومية المركزية)؛ و

2) حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي = (القيمة المضافة للزراعة) / الناتج المحلي الإجمالي

تشير الزراعة إلى القسم أ من النسخة المنقحة الرابعة للتصنيف الصناعي الدولي الموحد (الزراعة والاحراج وصيد الأسماك وصيد الحيوانات) يساوي القسم أ+ب من النسخة المنقحة 2-3 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد.

التفصيل:

بما أن هذا المؤشر يستند إلى بيانات الحسابات القومية ومجموع النفقات الحكومية المركزية، فهو لا يسمح للتفصيل بحسب الخصائص الديمغرافية أو الموقع الجغرافي.

معالجة القيم الناقصة:

- على مستوى البلد
في الوقت الحالي ما من معالجة للقيم الناقصة
- على المستويين الإقليمي والعالمي
في الوقت الحالي ما من معالجة للقيم الناقصة، لذا تستند المجاميع العالمية والإقليمية إلى تلك البلدان التي تتوفر فيها البيانات فقط. الأمر الذي قد يجعل المستخدمين يعتقدون أن هذه المجاميع تنطبق على كل البلدان في المنطقة، الأمر الذي يساوي معالجة البلدان بالبيانات الناقصة كما لو كانت نفسها لتلك البلدان التي تتوفر فيها البيانات.

المجاميع الإقليمية:

يتم تجميع التقديرات العالمية والإقليمية بحسب الجمع المنفصل الأول عبر البلدان للعناصر الفردية الأربعة للمؤشر: النفقات الحكومية على القطاع الزراعي، مجموع النفقات الحكومية، القيمة المضافة للقطاع الزراعي، والنتاج المحلي الإجمالي. يتم جمع هذه الأرقام فقط للبلدان في المنطقة (أو في العالم) التي تتوفر فيها كل العناصر، ثم يتم احتساب المؤشر على صعيد المنطقة بشكل أوسع نطاقاً.

مصادر التفاوت:

بما أن منظمة الأغذية والزراعة لا تعدّل بيانات الانفاق الحكومي التي تبلغ عنها البلدان وهي تستخدم تقديرات الحسابات القومية التي تنشرها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (حيث من الممكن احتساب بعض البيانات القومية) لا يجب أن يكون هناك فارق بين البيانات التي تبلغ عنها الفاو والأرقام القومية.

الوسائل والمبادئ التوجيهية المتاحة للبلدان من أجل تجميع البيانات على المستوى القومي:

إن مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية يتم تعريفه على أنه حصة القطاع الزراعي من النفقات الحكومية، مقسومة على حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي حيث تشير الزراعة إلى الزراعة والاحراج وصيد الأسماك وصيد الحيوانات. إن القياس في مؤشر خالٍ من العملة، يتم قياسه على أنه نسبة هاتين الحصتين. ويُطلب من الحكومات القومية تجميع النفقات الحكومية وفقاً للتصنيف الدولي لوظائف الحكومة وحصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لنظام المحاسبة القومية (SNA).

طريقة الاحتساب:

مؤشر التوجّه الزراعي = (حصة الزراعة من النفقات الحكومية) / (حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي)،

حيث أنّ،

1) حصة الزراعة من نفقات الحكومة = (نفقات الحكومة المركزية على القطاع الزراعي) / (مجموع تكاليف الحكومة المركزية)؛ و

2) حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي = (القيمة المضافة للزراعة) / الناتج المحلي الإجمالي

تشير الزراعة إلى القسم أ من النسخة المنقحة الرابعة للتصنيف الصناعي الدولي الموحد (الزراعة والاحراج وصيد الأسماك وصيد الحيوانات) يساوي القسم أ+ب من النسخة المنقحة 2-3 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد.

تشير الزراعة إلى القطاع الزراعي والحرجي وصيد الأسماك والصيد أو القسم أ من النسخة المنقحة الرابعة للتصنيف الصناعي الدولي الموحد (الذي يساوي القسمين أ+ب في النسخة المنقحة 2-3). وتستند نفقات الحكومة إلى تصنيف وظيفة الحكومة الذي وضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ونشره شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، على الرابط التالي:

[https://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regcst.asp?Cl=4&Top=1&Lg=1.](https://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regcst.asp?Cl=4&Top=1&Lg=1)

نفقات الحكومة هي كل النفقات والتكاليف المرتبطة بدعم قطاع معين، بما فيها تعويضات الموظفين والمنح المدفوعة كتحويلات إلى الأفراد أو المؤسسات في هذا القطاع. للمزيد من التفاصيل راجع دليل الحكومة للاحصاءات المالية 2014 الموضوع من قبل صندوق النقد الدولي والمتواجد على الرابط التالي:

<https://www.imf.org/external/Pubs/FT/GFS/Manual/2014/gfsfinal.pdf>

يتم قياس حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة القيمة المضافة للزراعة على الناتج المحلي الإجمالي، استناداً إلى البيانات الرسمية المبلغ عنها من قبل البلدان إلى شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة.

ضمان الجودة

نظراً لأن مقسوم هذه البيانات يستند إلى مصادر إدارية، لا توجد فترة ثقة أو خطأ قياسي مرتبط ببيانات النفقات الحكومية. بالنسبة للقاسم، لا تقدم بيانات الحسابات القومية عادة أي خطأ معياري أو معلومات عن فترات الثقة. والقيود الأساسية لهذا المؤشر هي أنه يأخذ بعين الاعتبار النفقات الحكومية المركزية فقط. إلى حد أن بعض البلدان قد يكون لها تدخل أفسى في الزراعة من قبل الحكومات الشبه قومية، الأمر الذي لا يؤخذ بعين الاعتبار.

يتم جمع البيانات المتعلقة بنفقات الحكومة (المجموع وتلك المرتبطة بالقطاع الزراعي) من البلدان باستخدام استبيان وضعته الفاو بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. ويمكن إضافة البيانات التي تزود بها البلدان إلى بيانات البلدان التي تنقص بياناتها والتي يجمعها صندوق النقد الدولي، أو أن يتم نشرها على الموقع الإلكتروني الرسمي الحكومي. إن النظراء الرسميين على المستوى القطري، وفقاً للبلد المعني، يكونون من مكاتب الإحصاءات القومية، أو وزارة المالية (أو من وكالات تخطيط مركزية أخرى)، أو وزارة الزراعة. أجريت المصادقة والتشاور من خلال عدد من لجان منظمة الأغذية والزراعة، بما في ذلك لجنة الإحصاءات الزراعية في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ واللجنة المعنية بإحصاءات الزراعة والثروة الحيوانية في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولجنة الزراعة التابعة لها.

مصادر البيانات

الوصف:

يتم جمع البيانات المتعلقة بالنفقات الحكومية من البلدان التي تستخدم استبياناً سنوياً تديره منظمة الفاو. بما أن البلدان تقوم بتجميع بيانات الانفاق الحكومي استناداً إلى أنظمتها المالية، وتغطي بياناتها الإدارية مجمل النفقات الحكومية، خاصة على مستوى الحكومة المركزية، ما من موضوع نموذج وما من احتمال للاخطاء النموذجية. ولبعض البلدان التي لا تقوم بإبلاغ مثل هذه المعلومات إلى الفاو، يمكن الحصول على بياناتها من صندوق النقد الدولي (الذي يجمع بيانات مشابهة إنما تغطي المزيد من القطاعات وأقل تفصيلاً من النسخة الرابعة المنقحة من ISIC) أو من المواقع الإلكترونية الرسمية للحكومة القومية.

ترتكز البيانات الخاصة بالقيمة المضافة للزراعة والناتج المحلي الإجمالي على نظام الحسابات القومية، والذي يشكل إطاراً تحليلياً يقوم بجمع البيانات القومية من مجموعة من المسوح والاحصاءات والمصادر الإدارية (كالضرائب). يتم الحصول على هذه البيانات من شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة التي تؤمن تقديرات الحسابات القومية لـ 220 بلداً ومنطقة.

عملية الجمع:

يتم جمع البيانات المتعلقة بالنفقات الحكومية (المجموع وتلك المتعلقة بالقطاع الزراعي) من البلدان باستخدام استبيانات تصدرها الفاو ويقوم صندوق النقد الدولي بالتنسيق في تطويرها. يمكن استكمال البيانات من البلدان، بالنسبة للبلدان الناقصة، مع البيانات التي يجمعها صندوق النقد الدولي أو التي تُنشر على الصفحة الإلكترونية الرسمية للحكومة القومية. إن النظراء الرسميين على المستوى القطري، وفقاً للبلد المعني، يكونون من مكاتب الإحصاءات القومية، أو وزارة المالية (أو من وكالات تخطيط مركزية أخرى)، أو وزارة الزراعة. أجريت المصادقة والتشاور من خلال عدد من لجان منظمة الأغذية والزراعة، بما في ذلك لجنتا الإحصاءات الزراعية في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ واللجنة المعنية بإحصاءات الزراعة والثروة الحيوانية في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولجنة الزراعة التابعة لها.

توافر البيانات

الوصف

تتوفر البيانات لحوالي 100 بلد بشكل دوري. إلا أن الاختلاف في مدة جمع البيانات، وتوليدها والابلاغ عنها يعني أن هذه التغطية تتوفر بشكل نادر للسنوات T1 أو T2 حيث T تمثل السنة الحالية.

السلاسل الزمنية:

من 1991 إلى 2014

الجدول الزمني

جمع البيانات:

يتم حالياً العمل على جمع بيانات العام 2016 المتعلقة بالنفقات الحكومية في القطاع الزراعي مع البيانات الصادرة المخطط لها في تشرين الأول/أكتوبر 2016. ونظراً للوقت المطلوب لجمع وتوليف ونشر البيانات القومية، قلة من البلدان التي ستتمكن من تأمين بيانات السنة المرجعية 2015 لدورة فاو للربيع لجمع البيانات.

إصدار البيانات:

بما أن الكمية الأكبر من البيانات يتم جمعها بشكل سنوي، من المخطط أن يتم إصدار البيانات التالية في تشرين الأول/أكتوبر 2016، مع تغطية البيانات حتى السنة المرجعية 2015 (بالنسبة للبلدان التي يكون فيها جمع وإصدار البيانات أمر محدد بزمان معين).

الجهات المزودة بالبيانات

قسم الشؤون المالية (أو غيرها من وكالات التخطيط المركزي)، مكتب الإحصاءات القومية، و/أو وزارة الزراعة.

الجهات المجمعّة للبيانات

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

دليل الموارد الموحد:

www.fao.org

المراجع:

http://faostat3.fao.org/mes/methodology_list/E.